

## واقع الاقتصاد الدولي

يُقدّم الاقتصاد الدولي المعاصر مشهداً متناقضاً يتسم بالمرونة والتشردم في آنٍ واحد. وبالاستناد إلى تقارير حديثة صادرة عن صندوق النقد الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، والمنتدى الاقتصادي العالمي، وغيرها من المؤسسات الرائدة، تتناول هذه المقالة الواقع متعدد الأوجه للأوضاع الاقتصادية العالمية في عام 2026. فبينما أظهر الاقتصاد العالمي استقراراً غير متوقع في مواجهة الصدمات المستمرة، تُخفي هذه المرونة تحولات هيكلية عميقة. تُحلل المقالة خمس سمات مميزة للمشهد الحالي: مسارات النمو المتباينة بين الاقتصادات الكبرى؛ وإعادة هيكلة التجارة العالمية من خلال الحمائية وإعادة تشكيل سلاسل القيمة؛ والتأثير المزدوج للذكاء الاصطناعي كمحرك للإنتاجية ومصدر محتمل لعدم الاستقرار المالي؛ واستخدام القوى الكبرى للتكامل الاقتصادي كسلاح؛ والتآكل التدريجي للنظام النقدي الدولي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة.

### 1- مقدمة: مفارقة المرونة

يُظهر الاقتصاد العالمي في مطلع عام 2026 مفارقةً لافتة. فمن جهة، أظهر مرونةً ملحوظة في مواجهة تحديات كانت كفيلة بإحداث أزمات في حقب سابقة. وقد عدل صندوق النقد الدولي، في تقريره "أفاق الاقتصاد العالمي" الصادر في جانفي 2026، توقعاته للنمو العالمي بالزيادة، مشيراً إلى أن "النمو الاقتصادي العالمي حقق أداءً جيداً بشكلٍ مفاجئ في عام 2025، مع تسارعٍ في نهاية العام رغم الضغوط الناجمة عن التعريفات الجمركية والجيوسياسية". ومن جهة أخرى، يكمن وراء هذا الاستقرار الظاهري تحولات هيكلية عميقة تُعيد تشكيل بنية العلاقات الاقتصادية الدولية بشكلٍ جذري.

وكما لاحظ أحد المراقبين عقب الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، "لا يزال التعاون هو اللغة المفضّلة. لقد أصبح التشردم هو الواقع السائد". يُجسد هذا التمييز بين الخطاب والواقع التوتر الجوهرى للوضع الراهن. لم يعد الاقتصاد الدولي قائماً على افتراض تعميق التكامل الذي ساد لثلاثة عقود بعد الحرب الباردة، بل بات يتكيف - أحياناً ببطء، وأحياناً أخرى فجأة - مع عالم أكثر اضطراباً وانقساماً.

لذلك سيتم التطرق لواقع الاقتصاد الدولي من خلال عدسة البيانات والتحليلات الحديثة الصادرة عن مؤسسات متعددة الأطراف الرئيسية. وذلك بتحليل نمط النمو المتباين بين الاقتصادات والمناطق الرئيسية. بما في ذلك إعادة هيكلة التجارة العالمية، وصعود الحمائية، وإعادة تشكيل سلاسل القيمة، والأهمية المتزايدة للتجارة بين بلدان الجنوب. مع استكشاف دور الذكاء الاصطناعي كمحرك للإنتاجية ومصدر للضعف المالي في آنٍ واحد. علاوة على تناول قضايا تسليح التكامل الاقتصادي وتآكل الثقة في النظام القائم على القواعد. ومختلف التحولات التي طرأت على النظام النقدي الدولي، بما في ذلك التحديات التي تواجه هيمنة الدولار وصعود العملات الرقمية.

## 2-النمو المتباين: نهاية التقارب

إن أبرز واقعٍ ملموسٍ في الاقتصاد الدولي هو التباين الواضح في مسارات النمو بين الدول والمناطق. فبحسب توقعات صندوق النقد الدولي الصادرة في جانفي 2026، من المتوقع أن يبلغ النمو العالمي 3.3% في عام 2026، مع نمو الاقتصادات المتقدمة بنسبة 1.8% والأسواق الناشئة بنسبة 4.0% أو أكثر. إلا أن هذه المجاميع تخفي تبايناً كبيراً.

### 2-1-الولايات المتحدة: التحفيز المالي وسياسة التعريفات الجمركية

تُقدم الولايات المتحدة حالةً فريدةً من نوعها من حيث المرونة، مدفوعةً بسياسة مالية توسعية واستثمارات مركزة في الذكاء الاصطناعي. وقد رفع صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الولايات المتحدة إلى 2.4% في عام 2026، مشيراً إلى أن "مرونتها تتبع أساساً من سياسة مالية توسعية وازدهار الاستثمار الخاص في الذكاء الاصطناعي". ومع ذلك، فإن هذا النمو يُصاحبه آثارٌ خارجيةٌ كبيرةٌ على النظام العالمي. شهدت السياسة التجارية الأمريكية تحولاً جذرياً، حيث أفادت بلومبيرغ إيكونوميكس بأن "ترامب رفع متوسط معدل التعريفات الجمركية الأمريكية الفعلي من 2.3% إلى 14%"، وهو مستوى لم يُشهد مثله منذ ثلاثينيات القرن الماضي". ويمثل هذا المزيج من التحفيز المحلي والحماية الخارجية خروجاً جوهرياً عن دور الولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب كضامن لنظام تجاري مفتوح.

### 2-2-الصين: التكيف المُدار وتنويع الصادرات

يعكس المسار الاقتصادي للصين فوائد التكيف الاستراتيجي وقيود التحديات الهيكلية. ويتوقع صندوق النقد الدولي نمواً بنسبة 4.5% في عام 2026، مشيراً إلى أن "هذا التعديل المتفائل يعكس نجاح قطاع التصدير الصيني في إعادة توجيه تركيزه نحو أسواق غير أمريكية، فضلاً عن آثار دعم السياسات المحلية". وقد أظهرت الشركات الصينية مرونة ملحوظة في تنويع وجهات التصدير، مما خفف من أثر زيادات التعريفات الأمريكية. ومع ذلك، يحذر صندوق النقد الدولي أيضاً من أن "التحديات الهيكلية في قطاع العقارات وعدم كفاية الطلب المحلي لا تزال تشكل قيوداً رئيسية على المدى المتوسط". عكست توقعات كبار الاقتصاديين الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي هذا الغموض، إذ وجدت أن 47% منهم يتوقعون نمواً معتدلاً في الصين، بينما يتوقع 29% أداءً ضعيفاً، وهو تباين في الآراء لا مثيل له في أي اقتصاد رئيسي آخر.

### 2-3-أوروبا: الركود الهيكلي

تواجه أوروبا أضعف التوقعات بين المناطق الرئيسية. ويتوقع صندوق النقد الدولي نمو منطقة اليورو بنسبة 1.3% فقط لعام 2026، مقيداً بضعف الطلب الخارجي، وتقلب أسعار الطاقة، واستمرار المشكلات الهيكلية. وأظهر استطلاع المنتدى الاقتصادي العالمي لكبار الاقتصاديين أن 53% منهم يتوقعون نمواً ضعيفاً في أوروبا، بينما يتوقع 3% فقط أداءً قوياً. ويعكس هذا الركود تحديات أعمق: الضغوط الديموغرافية،

وتباطؤ الإنتاجية، والتعرض للصدمات الجيوسياسية في أطراف القارة. يتوقع تقرير الأمم المتحدة حول الوضع الاقتصادي العالمي وآفاقه انخفاض نمو الاتحاد الأوروبي من 1.5% في عام 2025 إلى 1.3% في عام 2026، "متأثرًا بشكل رئيسي بزيادة الرسوم الجمركية وعدم الاستقرار الجيوسياسي".

## 2-4- الأسواق الناشئة: أقطاب النمو الجديدة

لا تزال الاقتصادات الناشئة والنامية تُشكل المحركات الرئيسية للنمو العالمي، وإن كان ذلك مع تباين إقليمي ملحوظ. تتصدر منطقة جنوب آسيا المشهد بنمو متوقع يبلغ 5.6%، مدفوعًا بالتوسع القوي للهند. وتحافظ منطقة شرق آسيا على زخمها عند 4.4%، بينما من المتوقع أن تنمو أفريقيا بنسبة 4.0%. ومع ذلك، فإن هذه القوة الإجمالية تخفي مواطن ضعف حادة. ويحذر تقرير الأمم المتحدة من أن "معظم أقل البلدان نموًا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تعاني بشدة من أعباء الديون، ومحدودية الخيارات السياسية المتاحة، والصدمات الخارجية". إن الاختلاف لا يقتصر على الشمال والجنوب فحسب، بل يمتد إلى داخل العالم النامي نفسه، حيث تجذب البلدان التي تتمتع ببنية تحتية ومهارات وأطر سياسات أقوى الاستثمارات بينما تواجه بلدان أخرى التهميش.

## 3- إعادة هيكلة التجارة: من العولمة إلى التجزئة

يُقدّم تقرير التجارة العالمية لعام 2026 دراسةً للتناقضات. فمن جهة، تشهد التجارة ازدهارًا ملحوظًا، إذ تشير البيانات الأولية إلى أن حجم التجارة العالمية تجاوز 35 تريليون دولار لأول مرة في عام 2025، بزيادة قدرها 7%. ومن جهة أخرى، تشهد أسس النظام التجاري تحولات عميقة. ويُحدّد تقرير الأونكتاد المُحدّث حول التجارة العالمية عشرة اتجاهات تُعيد تشكيل التجارة العالمية، من بينها تباطؤ النمو، وتصاعد الحمائية، والتحويلات الهيكلية في سلاسل القيمة.

## 3-1- عودة الرسوم الجمركية كأدوات استراتيجية

عادت الرسوم الجمركية لتُصبح أدوات أساسية في السياسة الاقتصادية. ويُشير تقرير الأونكتاد إلى أن "استخدامها ارتفع بشكلٍ حاد في عام 2025، لا سيما في قطاع التصنيع، مدفوعًا بإجراءات أمريكية مرتبطة بأهداف صناعية وجيوسياسية". ولا يقتصر تأثيرها على الآثار المباشرة للرسوم نفسها، بل تُعطل التجارة حتى قبل تطبيقها، من خلال خلق حالة من عدم اليقين تُثبّت الاستثمار والتخطيط طويل الأجل. تواجه الاقتصادات الأصغر والأقل تنوعًا مخاطر خاصة، نظرًا لمحدودية قدرتها على استيعاب التكاليف المرتفعة أو إعادة توجيه الصادرات.

يُبين تحليل أجرته الأونكتاد في فبراير 2026 كيف تُعيد التغييرات في الرسوم الجمركية توزيع القدرة التنافسية ليس فقط بين الشركات المحلية والأجنبية، بل أيضًا بين الموردين الأجانب. فمن خلال تغيير الأسعار النسبية، تُعيد الرسوم الجمركية توزيع الحصص السوقية وتؤثر على قرارات الإنتاج والتوريد والاستثمار عبر

سلاسل القيمة العالمية". ويوثق التقرير كيف أدت الزيادات الأمريكية في الرسوم الجمركية إلى خلق مزايا متفاوتة: فقد اتسعت الميزة الجمركية السابقة للاقتصادات المتقدمة، بينما تواجه الاقتصادات النامية عيوباً متزايدة، وانتقلت أقل البلدان نمواً من وضع محايد إلى وضع غير موافٍ بنحو نقطتين مؤبطين.

### 3-2- إعادة تشكيل سلسلة القيمة

تشهد سلاسل القيمة العالمية إعادة هيكلة جوهرية مع تحول الشركات من نقل الإنتاج إلى الخارج بدافع خفض التكاليف إلى إدارة المخاطر. وتحدد الأونكتاد عدة عوامل دافعة لهذا التحول: "التوترات الجيوسياسية، والسياسات الصناعية والمناخية، والتغير التكنولوجي". تتخذ الاستجابة أشكالاً متعددة: تنويع الموردين، ونقل الإنتاج إلى مواقع أقرب إلى الأسواق النهائية، وسيطرة الشركات على جزء أكبر من سلسلة التوريد الخاصة بها لتأمين المدخلات الرئيسية.

يجري ما يقرب من ثلثي التجارة العالمية ضمن سلاسل القيمة، وتؤدي إعادة هيكلتها إلى إنشاء مراكز ومسارات جديدة، مع احتمال التضحية بالكفاءة. بالنسبة للاقتصادات النامية، تتباين التداعيات بشكل حاد. فالدول التي تتمتع ببنية تحتية قوية ومهارات عالية وسياسات مستقرة تستطيع جذب الاستثمارات، بينما تواجه الاقتصادات الطرفية خطر التهميش "ما لم تُحسن الخدمات اللوجستية، وتُطور المهارات، وتُعزز مناخ الاستثمار".

### 3-3- تنامي التجارة بين بلدان الجنوب

يُعدّ التوسع المستمر للتجارة بين البلدان النامية أحد أهم التحولات الهيكلية. ويشير تقرير الأونكتاد إلى أن "صادرات البضائع بين بلدان الجنوب ارتفعت بين عامي 1995 و2025 من حوالي 0.5 تريليون دولار إلى 6.8 تريليون دولار". واليوم، تذهب 57% من صادرات البلدان النامية إلى اقتصادات نامية أخرى، مقارنةً بـ 38% في عام 1995. يعود هذا الارتفاع الكبير إلى حد كبير إلى سلاسل القيمة الإقليمية في آسيا، لا سيما في شرق وجنوب شرق آسيا، إلا أن هذا التوجه يتجاوز حدود آسيا، إذ يتجه أكثر من نصف صادرات أفريقيا الآن إلى الأسواق النامية.

ومع تباطؤ نمو الطلب في الاقتصادات المتقدمة، من المرجح أن يتوسع التبادل التجاري بين بلدان الجنوب. ويمكن لتعزيز الروابط الإقليمية وما بين الأقاليم، وخاصة بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية، أن يعزز مرونة شبكات التجارة العالمية. ومع ذلك، يحمل هذا التحول تداعيات على الحوكمة العالمية، حيث تتضاءل سلطة المراكز التقليدية لوضع القواعد الاقتصادية على التدفقات التي تتجاوزها بشكل متزايد.

### 3-4- تجارة الخدمات والفجوة الرقمية

برزت تجارة الخدمات كمحرك رئيسي لنمو التجارة العالمية، إذ تمثل 27% منها، ومن المتوقع أن تنمو بنحو 9% بحلول عام 2025، متجاوزةً بذلك نمو تجارة السلع بشكل ملحوظ. وتُسرع الرقمنة هذا التحول،

بينما تُوسَّع في الوقت نفسه الفجوات بين الاقتصادات المتقدمة والنامية. تمثل الخدمات الرقمية حاليًا 56% من صادرات الخدمات العالمية، ولكن في حين أن الاقتصادات المتقدمة تقدم ما يقارب 61% من صادرات الخدمات رقميًا، فإن هذه النسبة في أقل البلدان نموًا لا تتجاوز 16%.

لهذه الفجوة الرقمية آثار بالغة على مسارات التنمية. فمع تشديد قواعد التجارة الرقمية وظهور عوائق جديدة، تواجه الدول التي تفتقر إلى البنية التحتية والمهارات والقدرات التنظيمية خطر الاستبعاد من أسرع قطاعات التجارة العالمية نموًا. ويتطلب سد هذه الفجوات اهتمامًا سياسيًا مدروسًا لم يُولَ حتى الآن الاهتمام الكافي.

#### 4- الذكاء الاصطناعي: وعود الإنتاجية ومخاطر مالية

يحتل الذكاء الاصطناعي مكانةً ملتبسةً في الاقتصاد العالمي المعاصر، إذ يُحتقَى به باعتباره المحرك الرئيسي للإنتاجية المستقبلية، ويُخشى منه في الوقت نفسه كمصدر محتمل لعدم الاستقرار المالي. وتعكس هذه الازدواجية توترًا أوسع نطاقًا في تقييمات الآفاق الاقتصادية.

#### 4-1- طفرة الاستثمار

برز الاستثمار في الذكاء الاصطناعي كمحرك أساسي للنمو، لا سيما في الولايات المتحدة وأجزاء من آسيا. ويُقدَّر صندوق النقد الدولي أنه إذا حقق الذكاء الاصطناعي وعوده في مجال الإنتاجية، فإنه قد يُضيف نحو 0.3 نقطة مئوية إلى النمو العالمي. ويتجلى هذا التأثير بشكلٍ أوضح في أمريكا الشمالية وسلاسل توريد التكنولوجيا الآسيوية، حيث ارتفع الاستثمار في الأجهزة والطلب على التحول الرقمي بشكلٍ كبير.

ومع ذلك، فإن تركيز المكاسب المتعلقة بالذكاء الاصطناعي يُثير تساؤلات حول توزيعها. ويشير تقرير توقعات كبار الاقتصاديين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي إلى أن التوقعات بشأن مكاسب إنتاجية الذكاء الاصطناعي تتباين بشكلٍ كبير بين المناطق والقطاعات. ويتوقع نحو أربعة من كل خمسة كبار اقتصاديين تحقيق مكاسب في الإنتاجية خلال عامين في الولايات المتحدة والصين. من المتوقع أن يكون قطاع تكنولوجيا المعلومات الأسرع في تبني الذكاء الاصطناعي، يليه الخدمات المالية، وسلاسل التوريد، والرعاية الصحية، والهندسة، وتجارة التجزئة.

#### 4-2- الآثار المترتبة على التوظيف

لا تزال آثار تبني الذكاء الاصطناعي على التوظيف غير مؤكدة ومثيرة للجدل. فقد أظهر استطلاع المنتدى الاقتصادي العالمي أن ثلثي كبار الاقتصاديين يتوقعون خسائر طفيفة في الوظائف خلال العامين المقبلين. أما على المدى الطويل، فتتباين الآراء بشكلٍ حاد: إذ يتوقع 57% خسائر صافية على مدى عشر سنوات، بينما يتوقع 32% مكاسب مع ظهور وظائف جديدة. هذا الغموض يُعقّد استجابات السياسات، حيث يتعين على الحكومات الاستعداد لتحولات سوق العمل التي لا يزال اتجاهها وحجمها غير واضحين.

#### 4-3- مخاوف الاستقرار المالي

لا يتعلق القلق الأكثر إلحاحًا بشأن الذكاء الاصطناعي بتطبيقاته الإنتاجية، بل بالاستقرار المالي. يحذر صندوق النقد الدولي من مخاطر "فقاعة الذكاء الاصطناعي" المحتملة، مشيرًا إلى أنه "إذا لم ترقّ مكاسب الإنتاجية الفعلية من الذكاء الاصطناعي إلى مستوى التوقعات، فقد تشهد التقييمات المرتفعة حاليًا لأسهم شركات التكنولوجيا تصحيحًا كبيرًا، مما قد يؤدي إلى انكماش الاستثمار واضطرابات في السوق المالية". يُقدّر الصندوق أن مثل هذا التعديل قد يُخفّض النمو العالمي بنحو 0.4 نقطة مئوية.

ويشارك كبار الاقتصاديين في المنتدى الاقتصادي العالمي هذه المخاوف. إذ تتوقع أغلبية ضئيلة (52%) انخفاض أسهم الشركات الأمريكية العاملة في مجال الذكاء الاصطناعي خلال العام المقبل، وفي حال انخفاضها بشكل حاد، يعتقد 74% أن التأثيرات ستمتد لتشمل الاقتصاد العالمي. ويؤدي تركيز شركات الذكاء الاصطناعي في تقييمات سوق الأسهم، إلى جانب ارتفاع نسبة المديونية وعدم شفافية الحيازات المتبادلة بين كبرى شركات الذكاء الاصطناعي، إلى زيادة قابلية التأثر بالصدمات المترابطة.

#### 5- تسليح التكامل الاقتصادي

لعلّ أبرز تحوّل في الاقتصاد الدولي هو تحوّل التكامل الاقتصادي من مصدر للمنفعة المتبادلة إلى أداة للإكراه. وقد حظي هذا الموضوع باهتمام بالغ في الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي في يناير 2026، حيث حدّر رئيس الوزراء الكندي مارك كارني من أن "النظام الدولي القائم على القواعد قد دخل مرحلة 'انقطاع، لا مرحلة انتقالية"، مشيرًا إلى أن القوى الكبرى تُوظّف التكامل الاقتصادي بشكل متزايد كسلاح من خلال التعريفات الجمركية والضغوط المالية والإكراه في سلاسل التوريد.

#### 5-1- من المنفعة المتبادلة إلى التبعية

يُجسّد تشخيص كارني تحوّلًا جوهريًا في منطق العلاقات الاقتصادية الدولية: "بدأت القوى العظمى باستخدام التكامل الاقتصادي كسلاح. التعريفات الجمركية كوسيلة ضغط، والبنية التحتية المالية كأداة إكراه، وسلاسل التوريد كنقاط ضعف قابلة للاستغلال". يُمثّل هذا خروجًا عن الافتراض السائد بعد الحرب بأن التكامل الاقتصادي يُحقّق مكاسب للجميع تُعزّز السلام والتعاون. بدلاً من ذلك، يُنظر الآن إلى الترابط على أنه نقطة ضعف، وتُقيّم العلاقات الاقتصادية من منظور التنافس الاستراتيجي.

تتجاوز تداعيات ذلك العلاقات الثنائية لتصل إلى المستوى النظامي. فعندما تتعامل القوى الكبرى مع التكامل الاقتصادي كسلاح، فإنها تقوّض القدرة على التنبؤ والثقة اللذين يعتمد عليهما النظام بأكمله. وكما قال كارني: "لا يمكنك العيش في وهم المنفعة المتبادلة من خلال التكامل عندما يصبح التكامل مصدرًا لتبعية".

#### 5-2- تفتت الثقة

يساهم هذا التسييس في اتساع الفجوة بين ما يسميه أحد المحللين "الأنظمة ذات الثقة العالية والأنظمة ذات الثقة المنخفضة". فالدول التي تتمتع بمؤسسات مستقرة وأطر سياسات موثوقة تستمر في جذب رؤوس الأموال، بينما تواجه دول أخرى تكاليف اقتراض أعلى وتدفقات أكثر تقلباً. هذا التباين يعزز نفسه بنفسه: فمحدودية الوصول إلى التمويل طويل الأجل تُقيّد الاستثمار، مما يُبطئ بدوره التطور المؤسسي.

إن التداعيات النظامية مثيرة للقلق. كما يشير المحلل نفسه، فإن "الاقتصاد العالمي الذي يستبعد بشكل منهجي مناطق واسعة من الحصول على رأس المال بأسعار معقولة يُعرض الاقتصاد لخطر ترسيخ عدم المساواة وعدم الاستقرار. ومع مرور الوقت، يُقوّض هذا الأمر المرونة التي تسعى الاقتصادات المتقدمة إلى حمايتها". وبالتالي، يُؤدي التفتت إلى خلق حلقات تغذية راجعة تُضخّم عدم الاستقرار بدلاً من احتوائه.

## 6- الضغوطات التي تواجه النظام النقدي الدولي

يواجه النظام النقدي الدولي، الذي هيمن عليه الدولار الأمريكي لفترة طويلة، ضغوطاً قد تُعيد تشكيل البنية المالية العالمية. وقد حدد فرانسوا فيليروي دي غالهو، محافظ بنك فرنسا، عاملين رئيسيين يؤثران على المشهد النقدي: التغيير التكنولوجي وإعادة التوازن الجيوسياسي.

### 6-1- استمرار هيمنة الدولار وتأكلها

على الرغم من تعدد الأقطاب في الاقتصاد الحقيقي، لا يزال النظام النقدي الدولي يتمحور حول الدولار بشكل كبير. ويشير فيليروي دي غالهو إلى أنه "على الرغم من تعدد الأقطاب في الاقتصاد العالمي، لا يزال الدولار الأمريكي يهيمن على النظام النقدي الدولي في جميع المجالات المدروسة". ويعكس هذا الاستمرار تأثيرات شبكية خارجية قوية تُعزز من قوة أساسيات الدولار.

مع ذلك، تشير الاتجاهات الحديثة إلى تآكل تدريجي. فبين الربع الثاني من عام 2020 والربع الثاني من عام 2025، انخفضت حصة الدولار في الاحتياطيات الرسمية المخصصة بنسبة 5 نقاط مئوية. يعكس هذا التحول عوامل متعددة: المخاوف بشأن الانضباط المالي الأمريكي، والهجمات على استقلالية الاحتياطي الفيدرالي، والمخاوف من أن الولايات المتحدة قد تستخدم أنظمة الدفع القائمة على الدولار كسلاح بشكل متزايد. ويشير فيليروي دي غالهاو إلى أن "هذه السياسات الأمريكية تقوض ثقة المستثمرين العالميين في أصول الدولار الأمريكي، ومن المرجح أن تُوجج الاتجاه التدريجي نحو التنوع".

### 6-2- التحدي الرقمي: العملات المستقرة والعملات الرقمية للبنوك المركزية

يُضيف الابتكار التكنولوجي بُعداً جديداً للمنافسة النقدية. وقد تُعزز عملية الترميز والعملات المستقرة - المدعومة بنسبة 99% بالدولار الأمريكي حتى الآن - هيمنة الدولار أو تُساهم في تعدد الأقطاب، وذلك بحسب تطورها. ويشير فيليروي دي غالهاو إلى أن القيمة السوقية للعملات المستقرة قد تصل إلى ما بين

500 مليار دولار و2 تريليون دولار بحلول عام 2028، على الرغم من أن اتساع هذا النطاق "يُوضح حالة عدم اليقين المُحيطة بالاستخدامات المُحتملة".

وتمثل العملات الرقمية للبنوك المركزية استجابة من القطاع العام لهذه التطورات. يعمل النظام الأوروبي للبنوك المركزية على تطوير مشاريع العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDC) على مستوى التجزئة والجملة، مع إمكانية إطلاق اليورو الرقمي بحلول عام 2029، وحلول تسوية الأصول المُرمّزة على مستوى الجملة بحلول نهاية عام 2026. تهدف هذه المبادرات إلى الحفاظ على السيادة النقدية في العصر الرقمي، مع ضمان قابلية التشغيل البيئي بين مختلف الكتل النقدية.

### 6-3- معضلة تعريفين الجديدة

يُشير فيليروي دي غالو إلى نسخة حديثة من معضلة تعريفين حيث أن: المعروض من الأصول الآمنة العالمية المقومة بالدولار الأمريكي محدود حاليًا بالقدرة المالية للولايات المتحدة، بينما من المتوقع أن يزداد الطلب على هذه الأصول". يُشير هذا التناقض إلى أن النظام النقدي متعدد الأقطاب قد يكون أكثر استقرارًا، إذ يُوزَع عبء توفير الأصول الآمنة العالمية على نطاقات قضائية متعددة. يستحق إنشاء أصل آمن مُقوّم باليورو اهتمامًا متجددًا في هذا السياق، على الرغم من أن التقدم لا يزال محدودًا.

### 7- الخلاصة

إن واقع الاقتصاد الدولي في عام 2026 يتسم بالتفتت الموجه. لقد أظهر النظام العالمي مرونة غير متوقعة، فتجنب الأزمات المتتالية التي كان يخشاها كثيرون في أعقاب الأوبئة والحروب والصراعات التجارية. فالنمو مستمر، والتدفقات التجارية لا تزال كبيرة، والأسواق المالية تعمل. لكن تحت هذا الاستقرار السطحي، تتغير بنية النظام.

وكما خلص تقرير صندوق النقد الدولي الصادر في جانفي 2026، فإن التوسع الحالي "المدفوع بعدد قليل من المحركات التكنولوجية والسياسية، يواجه مخاطر متعددة بما في ذلك الحمائية التجارية، والصراعات الجيوسياسية، والفقاعات المالية. وتخضع استدامته لاختبار شديد". وبالمثل، تشير توقعات كبار الاقتصاديين الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي إلى أنه في حين يتوقع 53% من كبار الاقتصاديين أن تضعف الظروف الاقتصادية العالمية في العام المقبل، فإن هذا يمثل تحسناً كبيراً مقارنة بـ 72% الذين اعتقدوا هذا الرأي في سبتمبر 2025. وقد زادت القدرة على الصمود، ولكن حالة عدم اليقين لا تزال قائمة.

ويدعو صندوق النقد الدولي إلى الحفاظ على أطر التجارة المتعددة الأطراف، وحماية استقلال البنوك المركزية، والاستثمار في محركات النمو على المدى الطويل. ويؤكد الأونكتاد على الحاجة إلى تصميم قواعد شاملة، وتقديم المساعدة المستهدفة، والتعاون الدولي لمنع المزيد من التشرذم. ويدعو بنك فرنسا إلى قابلية التشغيل البيئي بين أنظمة الدفع والتنظيم القوي للأدوات النقدية الجديدة.



ومع ذلك، تواجه هذه الصفات ربحاً معاكسة من القوى ذاتها التي تسعى إلى معالجتها. إن التجزئة ليست مجرد فشل سياسي يحتاج إلى تصحيح، بل هي تعديل بنيوي لعالم أكثر إثارة للجدل. وكما لاحظ أحد المراقبين في أعقاب دافوس، فإن "النظام الذي يتعامل مع التفتت باعتباره أمراً قابلاً للإدارة في حين يؤجل تقاسم المخاطر إلى أجل غير مسمى قد يظل قابلاً للاستثمار في الأمد القريب - ولكن من المرجح أن يثبت هشاشته على المستويين الاقتصادي والسياسي بمرور الوقت."

فواقع الاقتصاد الدولي إذن هو أن حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي شهدت تعميق التكامل قد أفسح المجال لشيء جديد - ليس نهاية العولمة، بل تحولها إلى شكل أكثر إثارة للجدل والتشردم والتسييس. لذلك إن الإبحار في هذا المشهد لن يتطلب الخبرة الفنية فحسب، بل يتطلب الوضوح الاستراتيجي بشأن نوع الاقتصاد الدولي الذي نسعى إلى بنائه والقيم التي ينبغي أن يخدمها.